


ورقة عمل 

## سلامّ بلا شعوب

قراءة في أنثروبولوجيا الاستعمار الجديد  
وإعادة إنتاج القوة

د. باقر كجك

2026-1-19

# سلامٌ بلا شعوب

قراءة في أنثروبولوجيا الاستعمار الجديد وإعادة إنتاج القوة

د. باقر كجك

## الفهرس:

- 2..... مقدمة
1. الرموز الدينية كأداة قوة ناعمة (Symbolic Power) ..... 3
2. تفكيك مفهوم "السلام": سلام بلا سكان، بلا تاريخ، بلا عدالة ..... 4
3. إعادة هندسة الهوية في العالم العربي..... 5
4. السلام الاقتصادي: إعادة إنتاج اللامساواة البنوية ..... 5
5. منطق "الاستعمار الأخلاقي": Moral Colonialism ..... 6
6. تغييب الشعوب وتمكين الأنظمة ..... 7
7. التكنولوجيا كأداة لإعادة تشكيل التحالفات: بين الترويج الاستهلاكي والترهيب الأمني..... 8
8. السلام المصري والأردني كنموذج تمهيدي لـ "السلام بلا شعوب" ..... 9
9. إعادة تشكيل الجغرافيا الرمزية لغرب آسيا ..... 10
- 11..... خاتمة
- 13..... توصيات عملية: من التفكيك الأنثروبولوجي إلى استراتيجيات الفعل

## مقدمة

يشكل ما يُسمّى بـ "الاتفاق الإبراهيمي" نموذجًا دالًا على مشروع متكامل لإعادة تشكيل البنى الرمزية والسلطوية في غرب آسيا، أكثر منه مسارًا دبلوماسيًا تقليديًا. فالمقاربة الأنثروبولوجية تكشف أنّ هذا المشروع يعمل على إعادة هندسة الهوية والذاكرة والسيادة الثقافية عبر آليات متداخلة من القوة الرمزية والاقتصاد السياسي والتأويل الديني. وفي إطار تحليلات بورديو حول رأس المال الرمزي، يمكن فهم استدعاء الرمز "الإبراهيمي" وتوظيفه كأداة لإعادة توزيع الشرعية داخل الحقل الجيوسياسي، من خلال خلق منظومة دلالية جديدة تخدم القوى الأكثر قدرة على إنتاج الخطاب وتحديد معايير "الاعتدال" و"التطبيع".

وأما في منظور بالاندييه حول هندسة السلطة، فيبرز هذا الاتفاق كآلية لإعادة ترتيب المشهد الاجتماعي-السياسي للمنطقة عبر تغليف التحالفات الاستراتيجية بلغة كونية-دينية تُقدّم كإطار بديل للمرجعيات التاريخية التي شكّلت الوعي الجمعي العربي-الإسلامي. وهذا التّغليف يوفّر للسلطة قدرة على إعادة تعريف الصراع والذاكرة والتاريخ، وتحويل مساحات المقاومة التقليدية إلى فضاءات "تطوير اقتصادي" و"شراكات تكنولوجية"، بما ينسجم مع منطق الاقتصاد النيوليبرالي.

كما أنّ الاتفاق يشكّل محطة مفصلية في اقتصاديات السلطة الحكومية؛ حيث يُعاد إنتاج الحوكمة الإقليمية عبر آليات الانضباط والمراقبة والمعرفة، من الأمن السيبراني إلى التعاون الاستخباراتي، مروراً بـ"سلام" يقوم على إدارة السكان وليس على تفكيك جذور العنف البنيوي وإعادة توزيع خريطة القوة السياسية كما ينسجم مع واقع الحضارة والثقافة الخاصة. إنّه نموذج لسياسات تُعيد تشكيل علاقة المجتمعات بذاتها ومقدّساتها وبحركات التحرر، ضمن هندسة تمزج بين الخطاب الديني والتكنولوجيا والسيادة الأمنية، بما يعكس اندماجاً بين السلطة العقائدية ورأسمالية المراقبة.

بهذا المعنى، يظهر ما يسمى بـ "الاتفاق الإبراهيمي" كخطوةٍ تطبيعيةٍ شاذّةٍ، وبنية خطابية-مؤسسية تُعيد صياغة "الممكن السياسي" في المنطقة، معززةً من حضور القوة الأمريكية-الإسرائيلية داخل الفضاء العربي من خلال شبكات الاقتصاد الرقمي، التبادل الأمني، والرموز الدينية التي تُعاد قولبتها لخدمة نظام دولي ذي مركز واحد. إنه مشروع يعيد ترتيب مخيال المنطقة، ويعيد تشكيل علاقتها بالمقدس والأرض والسيادة، عبر منظومة تتداخل فيها القوة الرمزية مع السلطة الاقتصادية والهيمنة المعرفية<sup>1</sup>.

## 1. الرموز الدينية كأداة قوة ناعمة (Symbolic Power)

يمثل استدعاء الرمز "إبراهيم" (النبي إبراهيم عليه السلام) في الخطاب المؤسّس لما يُسمّى بالاتفاق الإبراهيمي ممارسة كثيفة من القوة الرمزية بالمعنى الذي يقدّمه بورديو؛ أي القدرة على فرض دلالات معينة على المجال السياسي-الثقافي وإحلالها موقع الحقيقة المشتركة. فالرمز الديني هنا يتحول إلى وعاء دلالي جديد يجري تفرّغه من بنيته التاريخية المتجذّرة في الذاكرة الإبراهيمية المتعددة، لإعادة تعبئته بمعانٍ مناسبة للحظة الجيوسياسية الراهنة<sup>2</sup>. إنه انتقال للرموز من الحقول الدينية-اللاهوتية إلى حقل السلطة، حيث تُعاد صياغتها بما ينسجم مع مصالح القوى المهيمنة.

كما تظهر "الإبراهيمية" هنا كإطار رمزي يُنتج سردية سياسية جديدة، تُقدّم كجسر بين الشعوب، لكنها تعمل فعلياً على توثيق بنية تحالفات تقودها واشنطن وتل أبيب. فالرمزية الدينية تتحول إلى تقنية حكم (Foucauldian Governmentality)<sup>3</sup>، تتيح للفاعلين الدوليين إعادة رسم حدود النفوذ من خلال خطاب يلبس ثوب القيم الروحية بينما يستبطن منطقاً سياسياً-اقتصادياً شديد المركزية. لذلك، وفي منظور جورج بالاندييه حول هندسة السلطة، يمكن فهم الرمز الديني كعنصر أساسي في إنتاج "مسرح السلطة"، حيث لا يُقصد بالرمزية توحيد المخيال الديني

<sup>1</sup> Balandier, G. (1994).

<sup>2</sup> Bourdieu, P. (1991).

<sup>3</sup> Foucault, M. (2007).

بقدر ما يُراد منها توفير إطار شرعي يعيد ترتيب الشبكات السياسية والاقتصادية في المنطقة. هكذا يُنقل "إبراهيم" من كونه محوراً إيمانياً توحيداً متعدّد التأويلات إلى كونه مركز ثقل رمزي يوظّف لترسيخ منظومة إقليمية جديدة<sup>4</sup>.

وبذلك، يصبح الرمز الإبراهيمي عوضاً عن كونه مرجعاً روحانياً مشتركاً، فهو كذلك أداة لإعادة تركيب المجال الجيوسياسي في الشرق الأوسط عبر لغة روحية-كونية "مدعاة" تُستخدم لتغليف مشاريع اقتصادية، أمنية، وتكنولوجية، تؤسّس لمرحلة جديدة من إعادة توزيع السلطة على المستوى الإقليمي والدولي<sup>5</sup>.

## 2. تفكيك مفهوم "السلام": سلام بلا سكان، بلا تاريخ، بلا عدالة

يتجلّى مفهوم "السلام" في الأدبيات المصاحبة لما يسمى بـ لاتفاق الإبراهيمي بوصفه بنية خطابية تُعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، أكثر منه إطاراً لمعالجة جذور العنف البنيوي في المنطقة. ويكشف التحليل الأنثروبولوجي السياسي أنّ هذا النمط من السّلام يستند إلى ما تُسميه البحوث المعاصرة سلاماً بلا مجتمعات؛ أي سلاماً يُبنى على هندسة العلاقات بين النّخب والدّول من دون إدراج الذّكرة التاريخية للسكان أو معاناتهم في صلب العملية السياسية<sup>6</sup>.

في هذا السياق، يعمل الاتفاق على إعادة توزيع المعنى السياسي بطريقة تُفَرِّغ مفهوم السلام من حمولته الأخلاقية المرتبطة بالعدالة، ليصبح جزءاً من بنية "الحكومة الإقليمية" التي وصفها فوكو باعتبارها إدارة للسكان عبر أدوات المعرفة والأمن وليس عبر معالجة جذور الصراع. ويتّخذ هذا السلام، إذن، شكلاً فوقياً تمليه البنى السلطوية والإعلامية، فتُعاد صياغته كمسار تنموي واقتصادي وتقني، بينما يستبعد سرديات الشعوب وخصوصاً الفلسطينيين الذين يشكّلون مركز التجربة التاريخية للصراع.

ففي ضوء تحليلات بالاندييه حول "مسرحة السلطة"، يبرز أنّ هذا السلام يُعيد ترتيب المشهد الإقليمي من خلال تحويل القضايا الاستعمارية إلى ملفات تقنية قابلة للإدارة، وبذلك ينشأ تصور جديد للصراع يقوم على علاقات تبادلية اقتصادية وأمنية، وليس على إعادة الاعتبار للحقوق التاريخية والإنسانية. ووفقاً لمشروع بورديو في تحليل الحقول السياسية، يندرج الاتفاق ضمن حقل تُحدّد قواعده القوى المهيمنة التي تملك رأس المال الرمزي والاقتصادي، فتصوغ معنى "السلام" بما يتناسب مع مصالحها الاستراتيجية.. وهي عملية شديدة الخطورة والهشاشة، ولا يمكن الوثوق باستمرارها بثبات كما يحصل مع العمليات الاجتماعية التلقائية والتقليدية<sup>7</sup>.

إنّ هذا البناء المفاهيمي للسلام يتنافى جذرياً مع سرديات الشعوب، ويشكّل نظاماً رمزياً يعيد تنظيم العلاقات الإقليمية عبر منطق التطبيع والتكامل الاقتصادي، بينما تُتركّ الذّاكرة الجماعية والمطالب الشعبية في الهامش. وبهذا، يتحول "السلام" إلى أداة لإنتاج نظام سياسي واقتصادي جديد، يستند إلى إقصاء الفاعل الاجتماعي وإدماج الدولة في منظومة إقليمية ذات مركز واحد، حيث يتقدم الأمن والاقتصاد على حساب العدالة والجذور التاريخية للصراع<sup>8</sup>.

<sup>4</sup> Hanieh, A. (2018).

<sup>5</sup> Balandier, G. (1994).

<sup>6</sup> Geertz, C. (1973).

<sup>7</sup> Richmond, O. (2010).

<sup>8</sup> Galtung, J. (1969).

### 3. إعادة هندسة الهوية في العالم العربي

تجاوز عملية التطبيع التي يجسدها ما يسمى بـ "الاتفاق الإبراهيمي" الإطار السياسي المباشر لتنتقل إلى مجال إعادة هندسة الهوية داخل الخليج والعالم العربي، عبر تفكيك المنظومات الرمزية التي صاغت الوعي الجمعي لعقود. فالتحليل الأنثروبولوجي يكشف أنّ الاتفاق يعمل على إعادة تشكيل ثلاث طبقات مركزية من البنية الثقافية: تعريف العدو، وتمثّل الهوية العربية، وسرديات التاريخ والذاكرة. وهذه التحولات لا تُصاغ بوصفها اختيارات سياسية فحسب، بل كتوجيه جديد للبوصلة الثقافية ولمنطق الانتماء. كذلك، يمكن النظر إلى الاتفاق بوصفه تدخلاً في الحقل الثقافي لإعادة توزيع رأس المال الرمزي وإعادة تعريف "المشترك العربي". فالصياغة الجديدة لمفهوم "العدو" تشكّل انتقالاً من سردية التحرر العربي-الفلسطيني التي حكمت الوجدان السياسي لعقود، إلى سردية "الشراكة الإقليمية" التي تتقدّم فيها المصالح التكنولوجية والأمنية والاقتصادية باعتبارها بديلاً للذاكرة التاريخية وللقيم التضامنية.. وهي سردية هجينة، غير واضحة الاتصال بالعمق الحضاري والثقافي والذاكرة الخاصة بشعوب المنطقة العربية.

ويفتح هذا التحول المجال أمام ما وصفه بالاندييه بـ "هندسة السلطة"؛ إذ يُعاد بناء المخيال الاجتماعي والرمزي للمنطقة عبر إدماج إسرائيل في موقع القيادة الإقليمية، وتحويلها إلى مركز تنظيمي لمشاريع اقتصادية، رقمية، وأمنية. وهنا تتخذ الهوية منحىً جديداً يتخلى عن سردية التحرر والوجدان الديني-التاريخي، ويستند إلى منطق اندماج اقتصادي-أمّني يوجّه حركة المجتمعات وفق مصالح البنى المهيمنة والاستعمار. ومن منظور فوكو، يعد هذا التحول إشارةً إلى ممارسة جديدة من السلطة الحيوية (Biopolitics)، حيث يجري تشكيل وعي السكان وميولهم وأنماط إدراكهم للمنطقة عبر خطاب مؤسّساتي يعيد تعريف "الممكن السياسي". فتنتج منظومةً سردية تجعل الاندماج الإقليمي مع إسرائيل إطاراً طبيعياً للتقدم والحدّات والتنمية، بينما تُعاد صياغة الذاكرة العامة لتلائم هذه البنية الجديدة من القوة<sup>9</sup>.

وبهذا المعنى، يتحول التطبيع إلى مشروع لإعادة هندسة الهوية (Identity Re-engineering)، يُعاد فيه تركيب الانتماء العربي على أسس اقتصادية-أمنية، تُقدّم كأفق مستقبلي بديل، يُضغظ عبره على الذاكرة الجماعية لتتوافق مع شكل جديد من النظام الإقليمي. إنه مسار يندمج فيه الاقتصاد النيوليبرالي مع السلطة الرمزية والدينية، ليشكل فضاءً ثقافياً جديداً يعيد تعريف السكان وعلاقاتهم بذاتهم وبأرضهم وبأفقه السياسي<sup>10</sup>.

### 4. السلام الاقتصادي: إعادة إنتاج اللامساواة البنيوية

يظهر "السلام الاقتصادي" في الخطاب المصاحب لما يسمى بـ "الاتفاق الإبراهيمي" باعتباره المدخل الأكثر قدرة على بناء الاستقرار الإقليمي، حيث يجري تصوير التبادل التجاري والتكامل التكنولوجي كقوة قادرة على تخفيف التوتر وإنتاج مناخ من التعاون. غير أنّ القراءة الأنثروبولوجية للاقتصاد تكشف بنية مختلفة تماماً؛ فالنموذج المطروح يعيد إنتاج نمط نيوليبرالي واسع الانتشار، يقوم على خلق شبكات من الاعتماد المتبادل لا تُنتج المساواة ولا تعيد ترتيب السلطة داخل الإقليم.

<sup>9</sup> Sadowski, Y. (1993).

<sup>10</sup> Hobsbawm, E., & Ranger, T. (1983).

تُظهر البيانات الاقتصادية أنَّ التكامل المقترح يقوم على فجوة بنيوية عميقة. فالاقتصاد الإسرائيلي يمتلك قاعدة تكنولوجية تُعدّ من الأعلى عالميًا من حيث الإنفاق على البحث والتطوير، إذ تتجاوز نسبة 4.9% من الناتج المحلي، بينما لا يتجاوز هذا المعدل في أغلب اقتصاديات الخليج حاجز الواحد بالمئة. وتكشف هذه الفجوة أنَّ عمليات الاندماج الاقتصادي تؤسس لنمط يقترب من علاقة المركز والهامش، حيث يحتل الطرف الأقوى موقع إنتاج المعرفة والتكنولوجيا، فيما يتحول الطرف الأضعف إلى مستهلك لها داخل بنية تجارية وأمنية يجري تصميمها وفق موازين قوى غير متكافئة.

وتتعرّز هذه القراءة عند النظر إلى اتجاهات الاستثمارات بعد الاتفاق. فقد تركّزت معظم التدفقات المالية العربية على القطاعات الإسرائيلية المرتبطة بالتكنولوجيا الأمنية والرقمية، فيما لم تدخل سوى نسبة ضئيلة في قطاعات إنتاجية داخل بعض دول الخليج نفسه. وهكذا يتشكل فضاء اقتصادي جديد يربط الخليج بالمنظومة التكنولوجية الإسرائيلية-الأمريكية، ويضعه ضمن مسار لا يتحكم في قواعده ولا في اتجاهاته الاستراتيجية. وفي مثل هذه البيئة، يصبح الاقتصاد أداة لإدارة السلوك السياسي، حيث تُربط الشراكات الاقتصادية بمواقف أمنية، وتتخذ سلاسل التوريد المشتركة وظيفة رقابية تتجاوز الطابع التجاري إلى الطابع السياسي.

إنّ تجربة "السلام الاقتصادي" في سياقات أخرى مثل البوسنة وأيرلندا الشمالية تظهر نمطًا ثابتًا: توسّع ثروة النخب وتسارع عمليات الخصخصة، مقابل تراجع أو ثبات في دخول الفئات الدنيا. وتشير دراسات التنمية إلى أنّ عمليات الدمج الاقتصادي بين أطراف غير متكافئة تميل إلى إعادة توزيع الثروة لصالح الطرف الأقوى الذي يمتلك المعرفة، والبنية التكنولوجية، وشبكات الاستخبارات الاقتصادية. وفي الحالة العربية، يتطابق هذا النمط مع حركة المشاريع التي تُقدّم بوصفها محركات تنمية بينما تخدم في الحقيقة تثبيت البنية التكنولوجية لإسرائيل باعتبارها مركزًا إقليميًا.

بهذا المعنى، يتجاوز "السلام الاقتصادي" الطابع التنموي الذي يُسوّق له، ليصبح جزءًا من هندسة سياسية-اقتصادية شاملة تعيد تشكيل المنطقة عبر بوابة السوق والتكنولوجيا. فهو يخلق بيئة تسمح بإعادة ترتيب موازين القوة، ويوسّع الفوارق بين المركز والأطراف، ودمج اقتصادات الخليج في منظومة إقليمية تعتمد على التفوق المعرفي والأمني الإسرائيلي-الأمريكي. لذلك، فإنّ الوعود بالازدهار تخفي في خلفيتها إعادة بناء نظام إقليمي تُستخدم فيه التكنولوجيا والأسواق كأدوات لإعادة إنتاج الهيمنة وليس كمسارات لتحقيق العدالة.

## 5. منطق "الاستعمار الأخلاقي": Moral Colonialism

يقدم ما يسمى بالاتفاق الإبراهيمي نموذجًا متقدمًا لما بات يُعرف في الأنثروبولوجيا السياسية بـ"الاستعمار الأخلاقي"، وهو ذلك النمط من الهيمنة الذي لا يعتمد على القوة الصلبة أو الاحتلال المباشر، بل يستند إلى سرديات أخلاقية تبرّر إعادة التشكيل السياسي والثقافي في المنطقة. وفي هذا الإطار، تتقاطع أدوات الخطاب الرمزي مع منظومة السلطة لخلق صورة تُقدّم المشروع بوصفه مبادرة لنشر التسامح وتعزيز الحوار الديني وتطوير خطاب يتجاوز الكراهية، بينما يتخذ هذا الخطاب وظيفة أعمق ترتبط بإعادة بناء الذاكرة الجماعية ومعايير الحكم السياسي.

وتكشف هذه العملية عن آلية ذات طبيعة فوكويّة، حيث تُستخدم الأخلاق كجزء من جهاز "الحوكمة" الذي يُعيد تنظيم علاقة المجتمعات بذاتها وتاريخها. فحين يُطرح الاتفاق كخطوة نحو التعايش بين الأديان، يجري في الوقت

ذاته تحويل البنية الاستعمارية القائمة على الأرض الفلسطينية إلى مسألة تقنية أو عرض جانبي يمكن تجاوزه باسم المستقبل المشترك. وهنا تعمل السردية الأخلاقية على إعادة صياغة الحاضر بما يخدم منظومة القوة، فتحوّل الذاكرة التاريخية إلى عنصر قابل للتهميش، ويُعاد ترتيب الوعي العام بحيث يتبنّى تصورًا جديدًا للعلاقات الإقليمية، يخفي التفاوت البنيوي ويبرّر أدوار الأطراف الأكثر سيطرة.

ويمثّل هذا المنطق أحد أبرز أشكال القوة الرمزية التي وصفها بورديو، حيث يُعاد تعريف الممارسات الاستعمارية داخل إطار لغوي يمنحها صفة الشرعية ويجعلها تبدو كجزء من مسار تقدّمي أخلاقي، بدل كونها جزءًا من مشروع استيطاني يتقدّم على حساب سكان أصليين. وهكذا يتخذ الخطاب الأخلاقي شكل رأس مال رمزي يسمح بإعادة إنتاج الهيمنة، من خلال إخفاء علاقات القوة خلف مفردات الحوار والانفتاح والاعتدال، وهو ما يمنح المشروع قدرة على اختراق الحقول الثقافية والدينية والاجتماعية في المنطقة.

أما في منظور بالاندييه، فإنّ "الاستعمار الأخلاقي" يشكّل امتدادًا لفكرة "مسرحة السلطة"، إذ لا يكفي للهيمنة أن تمارس نفوذها عبر الأدوات الأمنية أو الاقتصادية، بل تحتاج إلى بناء مسرح لغوي يخاطب الوجدان المحلي ويقدم تدخلاتها بوصفها خطوة نحو إنقاذ المنطقة من ذاتها<sup>11</sup>. ومن خلال هذا المسرح، يصبح الاستيطان مسألة قابلة للتغليف ضمن مفردات التطوير، ويتحوّل القمع إلى ملف أمني، ويُعاد تفسير تهويد الأرض باعتباره جزءًا من مصالح جيوسياسية محايدة، فيما يجري التعامل مع الذاكرة الفلسطينية باعتبارها سردية يمكن استبدالها أو إعادة تأويلها بما يخدم موازين القوة الجديدة.

بهذه البنية، يتجاوز "الاستعمار الأخلاقي" حدود اللّغة، ويحوّل الخطاب إلى أداة لإعادة تشكيل الواقع نفسه، ويتيح للقوة المهيمنة أن تتقدّم داخل المجتمعات العربية من خلال هالة أخلاقية تحجب الأسئلة السياسيّة الأشدّ عمقًا: أسئلة الأرض والحقّ والعدالة والتاريخ. إنّه نموذجٌ معقّدٌ من الهيمنة الناعمة التي تتخفى وراء لغة السّلام، بينما تعيدُ تثبيتُ بنية استعمارية تمتلك القدرة على إعادة إنتاج ذاتها باسم القيم المشتركة<sup>12</sup>.

## 6. تغييب الشعوب وتمكين الأنظمة

يكشف التحليل الأنثروبولوجي السياسي أن ما يسمى بـالاتفاق الإبراهيمي يُعاد ترتيبه بحيث يخدم البنى السّلطوية الحاكمة، أكثر مما يخدم المجتمعات. فهو يوفّر للأنظمة الحاكمة في الخليج إطارًا جديدًا للحصول على شرعية دولية تعتمد على شبكات التحالف الأمريكي، ويمدّد المؤسّسات العسكرية والأمنية في إسرائيل بمساحة توسّع إضافية عبر إنشاء سوق إقليمي للتكنولوجيا الأمنية والاستخبارات الرقمية والتعاون العسكري. وفي الوقت نفسه، يمنح النخب الاقتصادية العربية والإسرائيلية فرصة لإعادة تدوير رأس المال داخل مشاريع مشتركة تتبلور في القطاعات التكنولوجية والمالية والعقارية، فتتشكل طبقة جديدة من المنتفعين تشتغل عند تقاطع السياسة والاقتصاد والأمن.

إلا أنّ هذا البناء لا ينتج علاقة بين شعوب المنطقة بقدر ما يعيد تشكيل المجال السياسي بطريقة تُقصي الفاعلين الاجتماعيين، وتُحجم أدوار المجتمع المدني، وتضعف المساحات التي عملت فيها حركات التحرر منذ عقود. ففي منظور بورديو، يمكن القول إن الاتفاق يعيد رسم "الحقل السياسي" من خلال تعزيز رأس المال الرمزي للنخب

<sup>11</sup> Allen, L. (2013).

<sup>12</sup> Mbembe, A. (2019).

السلطوية على حساب رأس المال الشعبي، ويحوّل الفضاء العام إلى حقل تتحكم فيه الدولة والسوق والقوة الأمنية، بينما تتراجع قدرة الجماعات الاجتماعية على التدخل في صياغة المستقبل السياسي للمنطقة.

يتضح كذلك، أن الاتفاق يجسّد نموذجاً لـ"إدارة السكان" عبر أدوات الحكم، مفارقاً للتمثيل الشعبي. إذ هو يُنتج شبكة سياسية تشتغل فوق مستوى المجتمع، ويتحول خلالها الشعب إلى موضوع تتم إدارته وتسويقه إعلامياً باعتباره مستفيداً من الازدهار والاستقرار، فيما تُصاغ القرارات على مستوى الحكومات والمؤسسات الأمنية بعيداً عن النقاش العمومي. وهكذا تتحوّل السلطة إلى مصيدة تُعاد من خلالها صياغة العلاقة بين الدولة وشعبها في اتجاه يُقدّم التحالفات الخارجية بوصفها ضماناً للاستقرار، ويُهْمَس السرديات التاريخية التي حملها الناس حول التحرر والسيادة والعدالة.

ويضيف بالاندييه بُعداً آخر لهذا المشهد حين يرى أن السلطة لا تعمل عبر القهر وحده، وإنما عبر إنتاج "مسرح سياسي" يحدّد من يمتلك الحق في الكلام ومن يُدار صوته باسم "المصلحة العليا". ففي حالة الاتفاق، يجري تشكيل مسرح لا يظهر فيه الشعب إلا بوصفه جمهوراً متلقياً، فيما تحتل النخب السياسية والأمنية والاقتصادية موقع "الفاعل". وتُعاد صياغة الثقافة السياسية العربية في اتجاه يهْمَس مفردات التحرر وفهم الاستعمار والتاريخ، ويستبدلها بخطاب تنموي تقني يقدم الواقع الجديد كضرورة، وليس كخيار.

بهذا، يتحول الاتفاق إلى بنية تُكتب فيها المصالح عبر لغة الدولة حصراً، وتهْمَس لغة الناس. فهو اتّفاق بين سلطات لا بين شعوب، واتجاهه يُعيد إنتاج مركزية القوة على حساب المشاركة المدنية، ويعيد صياغة الحياة السياسية في المنطقة بحيث يتمدّد دور الحكومات والشراكات الأمنية، بينما تتقلّص أدوار المجتمع، وتضمحلّ قدرة الشعوب على التأثير في مستقبلها وفي تعريف هويتها واستقلالها<sup>13</sup>.

## 7. التكنولوجيا كأداة لإعادة تشكيل التحالفات: بين الترغيب الاستهلاكي والترهيب الأمني

يتّضح في الخطاب المرافق لما يسمى بـ لاتفاق الإبراهيمي أنّ البعد التكنولوجي لم يعد مجرد قطاع اقتصادي أو مساحة للتعاون التقني، بل تحوّل إلى أداة محورية في إعادة ترتيب الولاءات الإقليمية. فالمنظومة الخطابية تُصمّم لتعمل في اتجاهين متوازيين:

### أولاً: الترغيب الاستهلاكي

يجري التعامل مع التكنولوجيا -من المدن الذكية إلى التطبيقات الرقمية والذكاء الاصطناعي- بوصفها الامتداد الطبيعي لنمط الرفاه الخليجي. وهكذا يُعاد تشكيل المخيال الاجتماعي عبر إيهاام المواطن بأن الحفاظ على مستوى الحداثة الذي اعتاد عليه مشروط بالتواصل مع "المحور المنتج للتكنولوجيا"، أي مع البنية الأمريكية-الإسرائيلية التي تحتكر المعرفة التقنية وتحدد قواعد السوق. وبهذا يغدو الاستهلاك التكنولوجي ليس مجرد اختيار فردي، بل رافعة رمزية تُعاد من خلالها صياغة موقع المجتمع داخل منظومة القوة<sup>14</sup>.

<sup>13</sup> Hanieh, A. (2018).

<sup>14</sup> Bayat, A. (2013).

## ثانيًا: التهيب الأمني والعسكري

وفي مقابل جاذبية الرفاه، يُفعل خطاب الخوف عبر استعراض التفوق العسكري التكنولوجي الإسرائيلي-الأمريكي، من الدفاع الصاروخي إلى الذكاء الاصطناعي الحربي والطائرات المسيّرة. ويُعاد تشكيل مفهوم الأمن الخليجي بحيث يبدو الارتباط بالمحور ذاته شرطاً وجودياً لـ"دفع الخطر" و"إحباط التهديدات". وبهذا يتحول التفوق العسكري إلى حجة سياسية تبرّر الاندماج الأمني، وتحوّل العلاقة مع إسرائيل من خيار سياسي إلى قدر جغرافي-تقني لا مفر منه.

ويكشف هذا التوظيف المزدوج للتكنولوجيا عن آلية فوكوية تقوم على إعادة تشكيل وعي السكان عبر المزج بين الإغراء والعقاب، بحيث تُقدّم الشراكة مع المركز التكنولوجي على أنها الممر الوحيد إلى الحماية والرفاه معاً. إنها صيغة جديدة للاستعمار الناعم، تُعاد فيها صناعة التبعية عبر أدوات الرفاه والاستهلاك كما عبر أدوات الردع والخوف.

### 8. السلام المصري والأردني كنموذج تهيدي لـ"السلام بلا شعوب"

لا يمكن قراءة ما يسمى بـ الاتفاق الإبراهيمي بمعزل عن التجارب السابقة للسلام الرسمي في المنطقة، خصوصاً في مصر والأردن، حيث تكشف العقود الأخيرة عن نموذج ثابت لسلام يُعقد بين الأنظمة بينما يبقى المجتمع خارجه. فعلى الرغم من مرور أكثر من أربعين عاماً على كامب ديفيد وما يزيد عن عقدين على وادي عربة، لم تُنتج هذه المعاهدات اندماجاً اجتماعياً أو ثقافياً يُذكر، ولم تتحوّل إلى علاقات طبيعية بين الشعوب، بل بقيت محصورة في مستوى الدولة ومؤسساتها.

وتُظهر هذه التجارب أن "السلام" الذي لا يتأسس على ذاكرة الشعوب ولا على تصوّرها للعدالة يظلّ سلاماً فوقياً لا يمتلك القدرة على التحول البنوي. ورغم الوعود الاقتصادية والسياسية التي قدّمها تلك الاتفاقيات، بقيت العلاقة بين المجتمعات العربية وإسرائيل علاقة رفض أو قطيعة رمزية، ما يؤكد أنّ البنية النفسية والثقافية للعلاقات لا تُختزل في توقيع سياسي، بل ترتبط بتاريخ طويل من الصراع والذاكرة.

ويأتي ما يسمى بـ الاتفاق الإبراهيمي ليُعيد إنتاج النموذج ذاته ولكن بتقنيات جديدة، تعتمد على التكنولوجيا والاقتصاد الأمني بدل الأدوات الدبلوماسية التقليدية. لكنه يكرّر المبدأ نفسه: سلام منفصل عن السكان وتاريخهم وهويتهم. فكما لم تستطع معاهدات السلام السابقة تغيير موقف الشارع المصري أو الأردني، كذلك لا يمتلك التطبيق الخليجي القدرة على خلق شرعية اجتماعية داخل مجتمعات لا ترى في إسرائيل شريكاً طبيعياً، ولا في الاندماج معها مشروعاً يعكس رؤيتها للمنطقة أو للعدالة.

إن استدعاء هذه التجارب ليس مقارنة تاريخية فحسب، بل هو كشف لآلية بنوية تتكرر: سلام يُصنع لخدمة الترتيبات الاستراتيجية للنخب، بينما تُقصى الشعوب عن تحديد مستقبلها، ويُعاد تنظيم الوعي الجمعي بحيث يُطلب من الأفراد التعايش مع واقع لا يعبر عنهم.

تكشف التجربتان المصرية والأردنية أن غياب الاندماج الاجتماعي والثقافي ليس تفصيلاً هامشياً في مسار ما يُسمّى بالسلام، ولا مجرد نقص يمكن تعويضه لاحقاً، وإمّا هو علامة بنوية على طبيعة هذا السلام وحدوده الوظيفية. فعلى امتداد عقود من كامب ديفيد ووادي عربة، استمرّت المعاهدات بوصفها أطراً رسمية قائمة، فيما ظلّ المجتمع

خارجها، محتفظاً بسردياته وذاكرته وتمثلاته للصراع، من دون أن يتحوّل السلام إلى ممارسة اجتماعية أو أفق ثقافي مشترك. هذا الانفصال بين الدولة والمجتمع أنتج نمطاً من "السلام البارد" القادر على الاستمرار إدارياً وأمنياً، لكنه عاجز عن إحداث تحوّل بنيوي في الوعي الجمعي أو في العلاقات الرمزية بين الشعوب.

وتُظهر هذه الحالة أن السلام الذي لا يتأسس على العدالة التاريخية ولا يُدمج الذاكرة الاجتماعية في بنيته، يبقى سلاماً هشاً يعتمد على الضبط والمؤسسات والأمن، ويتخلى بشكل متعالٍ، عن القبول الاجتماعي أو التحوّل الثقافي. ومع مرور الزمن، يتحوّل هذا النمط إلى عبء على الدولة نفسها، إذ يحتاج إلى مراقبة دائمة، ومنظومات أمنية تحميه من الارتداد الشعبي، بدل أن يتحوّل إلى حالة طبيعية داخل المجتمع. كما أنّ هذا النوع من السلام يتزكّ جذور الصراع حيّة في الوعي، مؤجلاً انفجارها إلى لحظة أزمة كبرى، سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، حيث تعود الذاكرة المكبوتة إلى الواجهة بقوة.

في هذا السياق، يأتي ما يُسمّى بالاتفاق الإبراهيمي بوصفه إعادة إنتاج أكثر تطوراً لهذا النموذج، مستخدماً أدوات التكنولوجيا والاقتصاد الأمني والرموز الدينية بدل اللغة الدبلوماسية الكلاسيكية، مع الحفاظ على المبدأ نفسه: إدارة السلام من فوق، وتحويله إلى ترتيب وظيفي يخدم النخب ويُقضي المجتمعات. وقد يبدو هذا "نجاحاً" من منظور الأنظمة، لأنه يحقق استقراراً شكلياً ويحكم السيطرة على المجال السياسي، غير أنّ هذا النجاح يظل أدواتاً وقصير الأفق، إذ لا ينتج شرعية اجتماعية، ولا يؤسس لتحوّل مستدام، ولا يخلق قدرة ذاتية على امتصاص الصدمات.

وعليه، فإن غياب الاندماج الاجتماعي والثقافي لا يعني أن السلام يعمل كما هو مخطّط له على المدى العميق، وإنما يعني أن السلام لم يُصمّم أصلاً ليكون مشروعاً مجتمعيّاً. إنّه سلام قادر على البقاء طالما بقي ميزان القوة ثابتاً، وطالما استمرت أدوات الضبط فعّالة، لكنه يفتقر إلى المقومات التي تجعله سلاماً تاريخياً قابلاً للتحوّل، وهو ما يحوّل من حلّ للصراع إلى صيغة لإدارته وتأجيل انفجاره.

## 9. إعادة تشكيل الجغرافيا الرمزية لغرب آسيا

يكشف ما يسمى بـ الاتفاق الإبراهيمي عن مشروعٍ واسعٍ لإعادة تشكيل الجغرافيا الرمزية للشرق الأوسط (التسمية التاريخية لهذه المنطقة هي غرب آسيا)، ليس بوصفه خريطة سياسية فحسب، بل باعتباره فضاءً تحيّلًا يحدد ما يمكن أن يُرى وما يمكن أن يُفكّر به وما يُعدّ ممكناً سياسياً. ففي هذا المشروع، تتعرض فلسطين لإزاحة رمزية من مركز الخيال العربي، بحيث تتحوّل من قضية مؤسسة للهوية السياسية إلى ملفٍ ثانويٍّ يُعاد ترتيبه ضمن لغة التّسمية والاندماج الاقتصادي. وتُعاد صياغة خرائط الذاكرة لتنتج "شرقاً أوسطاً جديداً" بلا مركزية "المقاومة"، وبلا امتدادٍ تاريخيٍّ للصراع، وبلا ارتباطٍ عضويٍّ بين الأرض والهوية.

ويتجلّى هذا التحوّل في صعود محور أمريكي -إسرائيلي- خليجيّ يُقدّم بوصفه الإطار الطبيعي لتنظيم المنطقة، بينما يجري تفكيك المحور العربي التقليدي الذي مثل لعقود البنية الرمزية للموقف الجماعي. وهذا التفكيك يأتي بوصفه إعادة ترتيب مقصودة للفضاء السياسي، بحيث تُستبدل اللغة الجامعة التي صاغت الهوية العربية بفضاءٍ جديدٍ يضع الأمن الإقليمي والتكنولوجيا والاندماج الاقتصادي في موقع العقيدة السياسية، ويُهْمَس الأصوات المناهضة، من حركات التحرر إلى قوى المجتمع التي بقيت تاريخياً حاملة لـ "سرديات المقاومة".

وتعمل هذه العملية على إنتاج خيال جيوسياسي جديد يتجاوز الحدود كترسيمات جغرافية ليطل البنية الذهنية التي صاغت تصوّر العرب لذاتهم وللعالم. فوفق مقاربات بورديو، يمكن القول إن المشروع يسعى إلى إعادة توزيع رأس المال الرمزي داخل الحقل الجيوسياسي، بحيث يُعاد ترتيب معنى الشرق الأوسط نفسه، ويُصاغ وفق رؤية تُدمج إسرائيل في مركزه بوصفها قوة حديثة وضرورية. أما في منظور فوكو، فإن هذه العملية تعكس شكلاً من "حكومة الفضاء العام"، حيث تُعاد هندسة المنطقة عبر إنتاج خطاب يحدد شروط التفكير ويُحوّل خيارات محدودة إلى قدر سياسي مقدّم بوصفه المسار الحتمي للمستقبل.

ويقدّم بالانديبه هنا إطاراً إضافياً لفهم هذه التحولات، إذ يشرح كيف تعمل السلطة على إنتاج مسرح جغرافي جديد تتحدّد على خشبته مواقع الفاعلين، فترفع دول معينة إلى موقع القيادة وتُدفع أخرى إلى الهامش، بينما يُعاد تفسير المقاومة باعتبارها عائقاً أمام التنمية أو تهديداً للاستقرار<sup>15</sup>. وفي هذا المسرح، تغدو الشعوب المقاومة والتيارات المناهضة خارج المشهد، ويجري التعامل معها كقوى صادمة للنظام الإقليمي الجديد، وليس كامتداد تاريخي لحقول النضال العربي.

بهذا الشكل، يُعاد تشكيل الشرق الأوسط "غرب آسيا" كحدودٍ فوق-سياسية، وكجغرافيا معنوية تُعاد فيها كتابة الرموز والاتجاهات والبوصلة الثقافية. وهو تحوّل عميق يمسّ الوعي العربي ويمتدّ إلى الحقول الثقافية والدينية والتعليمية والإعلامية، ليؤسس لشرق أوسط يُعاد تعريفه من خارج الذاكرة التاريخية للمنطقة، ومن داخل منظومة قوة تتقدّم فيها المصالح الأمنية والتكنولوجية على حساب الحق والعدالة والهوية<sup>16</sup>.

## خاتمة

تُظهر القراءة المتأنية لمجمل مستويات ما يسمى بـ ما يسمى بـ الاتفاق الإبراهيمي أنه يمثّل حدثاً سياسياً مصطنعاً، ومشروعاً مركباً لإعادة بناء البنية الرمزية والاقتصادية والسياسية لـ "غرب آسيا" على نحو ينسجم مع تصوّر خارجي غريب عن التاريخ العميق للمنطقة وعن منطق تشكيلها الثقافي. وهو مشروعٌ يتكئ على خطاب ديني وأخلاقي واقتصادي، لكنه يشتغل في عمقه بوصفه أداة لإعادة تنظيم المجال الإقليمي وفق قواعد نيوليبرالية، لا تراعي الذاكرة ولا العدالة ولا التوازن بين الشعوب، بل تستند إلى منطق هيمنة تلبس نفسها قناع "التحديث" و"السلام" (وهي اصطلاحات مبهمّة ووظيفية بطبيعة الحال).

ومن منظور استقلالي ينتمي إلى فضاءات المنطقة وثقافتها، يتضح أنّ الأطر التحليلية الغربية التي تُسائل الهيمنة، سواء عند فوكو أو بورديو أو غرامشي أو جايمس سكوت، تتقاطع مع خيراتنا المحلية التي صاغتها قرون من مقاومة الغزو والاحتلال والتدخل الخارجي. إلا أنّ خصوصيتنا الأنثروبولوجية تكمن في أنّ المنطقة ليست مجرد حقل تمارس فيه القوى الدولية تجاربها السياسية، بل فضاء ثقافي وروحي متجذّر، له ذاكرة تمتد إلى آلاف السنين، من حضارات وادي الرافدين إلى الشام إلى الجزيرة العربية، مروراً بالمجتمعات الإسلامية التي طوّرت تصورات خاصة للعدالة والسيادة والعيش المشترك. ومن داخل هذا الامتداد العميق، تبدو مشاريع إعادة هندسة الهوية أو الجغرافيا أو

<sup>15</sup> Dalby, S. (1991).

<sup>16</sup> Gregory, D. (2004).

الذاكرة، مهما بدت متقنة لغويًا أو مُحكمةً اقتصاديًا، أقربُ إلى محاولات فصل الإنسان عن جذوره وربط مستقبله بتوازنات تصنعها قوى لا ترى في شعوب المنطقة سوى عناصر قابلة للإدارة.

ومع أن ما يسمّى بـ "الاتفاق الإبراهيمي" يقدم نفسه بوصفه نموذجًا للسلام الشامل، إلا أن البناء الأنثروبولوجي للسرديات التي يحملها يكشف أنه سلام يُعاد تشكيله خارج المخيال المحلي، ويميل إلى تقليص أدوار الشعوب وتوسيع أدوار الأنظمة والنخب، ويمنح التفوق للتكنولوجيا والأمن على حساب الحق والتاريخ. وهو بذلك يعيد إنتاج المسار ذاته الذي شهدته مجتمعات أخرى عندما فرض عليها منطق التنمية غير المتكافئة، حيث انتهت مشاريع "السلام الاقتصادي" بتوسيع الفجوات، وتعزيز النفوذ الخارجي، وتهميش القوى الشعبية التي تُعد الضامن الأساسي لأي عدالة سياسية حقيقية.

كما أن الجغرافيا الرمزية التي يطرحها الاتفاق تشكّل محاولة واضحة لإعادة تعريف الشرق الأوسط من خارج بنيته الحضارية. فهي جغرافيا تُقصى منها فلسطين بوصفها قلب الصراع، وتُعاد فيها صياغة مراكز التأثير، وتتقدم فيها مصالح التحالف الأمريكي-الإسرائيلي باعتبارها معيارًا لتحديد اتجاهات المستقبل. وهذه الجغرافيا الجديدة غير عابئة بتقديم بديلٍ معرفيٍّ أو أخلاقيٍّ، وتكرّس نموذجًا يُغلق المجال أمام التعددية الثقافية، ويُقصي الأصوات المقاومة، ويُضعف قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج سردياتها الخاصة، ويحوّل الفضاء الإقليمي إلى امتداد لسوق سياسية-أمنية عالمية.

إن منظورًا استقلاليًا منتميًا إلى ثقافة المنطقة يرفض هذه الترتيبات ليس من باب العاطفة أو الانفعال، بل لأنه يقرأ التاريخ بوصفه صراعًا بين منطق الهيمنة ومنطق الحق. ولأن الأنثروبولوجيا تُعلّمنا أن المجتمعات التي تفقد قدرتها على رواية نفسها تصبح أكثر هشاشة أمام مشاريع الإخضاع الناعم، فإن استعادة السرديات الأصلية حول الأرض والعدالة والحرية تصبح ضرورة وجودية، وليست مجرد موقف سياسي. وهي سرديات لم تتوقف يومًا في تاريخ هذه المنطقة، من مقاومة الاستعمار الأوروبي إلى مقاومة المشاريع الصهيونية إلى صمود المجتمعات التي هيمنت عليها النيوليبرالية لكنها تمسكت بكرامتها وذاكرتها.

من هنا يمكن تأكيد أن مستقبل الشرق الأوسط لن يُصاغ من غرف القرار الدولية ولا من بروتوكولات التطبيع، بل من قدرة الشعوب على إعادة خلق أشكالها الخاصة من التنظيم والوعي والهوية. وهو مستقبل يحتاج إلى إعادة تفعيل الحقول الثقافية والاجتماعية التي حاول الاتفاق إقصاءها، وإلى إعادة مركزية فلسطين باعتبارها ليست قضية سياسية فحسب، بل بوصلة معنوية وأخلاقية لمعنى العدالة في المنطقة كلها. إن الاستقلال الحقيقي لا يمكن أن يتحقق عبر الانخراط في منظومات القوة العالمية بوصفها قدرًا، وإنما عبر بناء موقع نقدي فاعل يملك القدرة على التمييز بين الانفتاح وبين الذوبان، وبين الشراكة وبين التبعية، وبين السلام وبين الإخضاع الأخلاقي.

وفي هذا المعنى، تبدو العودة إلى الجذر الحضاري، الإسلامي والعربي والشرقي، ليست إحياءً لرموز الماضي، بل إعادة تفعيلٍ لمخزونٍ روحيٍّ وإيمانيٍّ وثقافيٍّ أصيلٍ قادرٍ على إنتاج نماذج حضاريةٍ بديلةٍ للسيادة والتنمية والعيش المشترك.

## توصيات عملية: من التفكير الأنثروبولوجي إلى استراتيجيات الفعل

في الخلاصة، تُظهر هذه الدراسة أن ما يُسمّى بـ"الاتفاق الإبراهيمي" ليس مجرد حدث دبلوماسي، بل منظومة متكاملة لإعادة إنتاج السلطة والهيمنة عبر الرموز والدين والتكنولوجيا والاقتصاد. وانطلاقاً من هذا التشخيص، فإن مواجهة هذا النموذج لا يمكن أن تتمّ عبر الرفض الخطابي أو الأخلاقي المجرد، بل تتطلب استراتيجيات عملية متعددة المستويات تستثمر الفهم الأنثروبولوجي العميق لبنية القوة.

### 1- ضرورة استعادة السردية

● توصي الدراسة بضرورة إعادة بناء السرديات العربية-الإسلامية حول السلام، الأرض، والسيادة، انطلاقاً من الذاكرة التاريخية للشعوب لا من اللغة المؤسسية للدولة. فالمعركة الأساسية التي يكشفها الاتفاق هي معركة على الرمزية: رمزية السلام، ومعنى الدين، ومعنى التقدّم. وعليه، ينبغي دعم مشاريع بحثية، إعلامية، وتعليمية تُعيد مركزية فلسطين بوصفها بوصلة أخلاقية ومعرفية، وتفكّك الاستخدام الأداتي للرموز الدينية في الخطاب التطبيعي.

2- تحسين المجالات الثقافية والدينية: بما أنّ "الإبراهيمية" تُستخدم كقوة رمزية ناعمة لإعادة هندسة الوعي، توصي الدراسة بضرورة تفعيل دور العلماء، والمثقفين، والمؤسسات الدينية المستقلة، في تفكيك هذا التوظيف وإعادة الرمز الديني إلى سياقه الأخلاقي والتاريخي.

3- إعادة الاعتبار للمجتمع بوصفه فاعلاً سياسياً

4- تكشف الدراسة أن أحد أخطر تداعيات "السلام بلا شعوب" هو تفرغ السياسة من بعدها الاجتماعي. لذلك، توصي بتعزيز أدوار المؤسسات المجتمعية، والنقابات، والحركات الثقافية، بوصفها فضاءات مقاومة رمزية قادرة على تعطيل التطبيع الاجتماعي والثقافي حتى في ظل تطبيع رسمي.

5- تفكيك وهم "السلام الاقتصادي": توصي الدراسة بإعادة فحص المشاريع الاقتصادية المرتبطة بالاتفاق من منظور العدالة البنوية، لا من منطق النمو أو الاستثمار المجرد. فالتكامل الاقتصادي غير المتكافئ يعمّق التبعية ويعيد إنتاج علاقات المركز-الهامش.

6- الاستثمار في الأنثروبولوجيا بوصفها أداة مقاومة معرفية: تؤكد الدراسة أن الأنثروبولوجيا السياسية هي قابلة لأن تكون أداة نقدية لتحرير الوعي من السرديات المفروضة. لذلك، توصي بتعزيز حضور المقاربات الأنثروبولوجية في تحليل السياسات الإقليمية، وفي مناهج التعليم الجامعي، بوصفها مدخلاً لفهم آليات الهيمنة وتفكيكها.

- Balandier, G. (1994). *Anthropologie politique*. Presses Universitaires de France. ●
- Bayat, A. (2013). *Life as politics: How ordinary people change the Middle East*. Stanford University Press. ●
- Bourdieu, P. (1991). *Language and symbolic power*. Harvard University Press. ●
- Dalby, S. (1991). *Critical geopolitics and world order*. Society and Space. ●
- Foucault, M. (2007). *Security, territory, population: Lectures at the Collège de France, 1977–1978*. Palgrave Macmillan. ●
- Galtung, J. (1969). Violence, peace, and peace research. *Journal of Peace Research*, 6(3), 167–191. ●
- Geertz, C. (1973). *The interpretation of cultures*. Basic Books. ●
- Gregory, D. (2004). *The colonial present: Afghanistan, Palestine, Iraq*. Wiley-Blackwell. ●
- Hobsbawm, E., & Ranger, T. (1983). *The invention of tradition*. Cambridge University Press. ●
- Mbembe, A. (2019). *Necropolitics*. Duke University Press. ●
- Allen, L. (2013). *The rise and fall of human rights*. Stanford University Press. ●
- Hanieh, A. (2018). *Money, markets, and monarchies: The Gulf Cooperation Council and the political economy of the contemporary Middle East*. Cambridge University Press. ●
- Mitchell, T. (1998). *The limits of the state: Beyond statist approaches and their critics*. University of Chicago Press. ●
- Mitchell, T. (2002). *Rule of experts: Egypt, techno-politics, modernity*. University of California Press. ●
- Richmond, O. (2010). *Liberal peace transitions: Between statebuilding and peacebuilding*. Edinburgh University Press. ●
- Sadowski, Y. (1993). The new orientalism and the democracy debate. *Middle East Report*, 183, 14–21. ●